le 27/01/2004

27 جانفي 2004

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للمراقبة الجبائية
إدارة التنسيق والمتابعة
27
00818

مذكرة
إلى
السادة رؤساء المراكز الجهوية و مكاتب مراقبة الأداءات

الموضوع : حول استغلال المعلومات المستقصاة من التطبيقة الإعلامية الخاصة بمعاليم التسجيل.

المرجـــع : المذكرة الإدارية عدد 8619 بتاريخ 18 أكتوبر 2003 .

لقد تم بمقتضى المذكرة الإدارية عدد 8619 بتاريخ 18 اكتوبر 2003 و المتعلقة باستقصاء المعلومات دعوة السادة رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات إلى استغلال كل الاستقصاءات الواردة عليهم من قبل الإدارة العامة للمراقبة الجبائية و كذلك الاستقصاءات المضمنة بالتطبيقة الإعلامية الخاصة بمعاليم التسجيل و التي تمثل مصدرا هاما للتزود بالمعلومات المتعلقة بنمو المكاسب و عناصر مستوى العيش المتمثلة في عقود بيع و شراء عقارات وعقود كراء محلات إلخ...و ذلك قصد تعديل الوضعية الجبائية للمعنيين بالأمر خاصة في إطار المراجعة الأولية المنصوص عليها بالفصل 37 من مجلة الحقوق و الإجراءات الجبائية .

هذا وقد قامت مصالح المراقبة الجبائية بتبليغ إعلامات بنتائج المراجعة خلال شهر ديسمبر 2003 بالنسبة للأشخاص الذين قاموا باقتناء عقارات حرصا منها على حفظ حق الإدارة في التقادم دون الرجوع إلى العقود للتثبت من المعلومات كما أشارت إلى ذلك المذكرة الإدارية المشار إليها أعلاه مما انجر عنه إعتماد ربح صافي معدل غير واقعي بالمقارنة مع واقع النشاط و الإستغلالات المماثلة وتوظيف لا يستند إلى أسس واقعية و مطالبة هؤلاء الأشخاص بمبالغ خيالية في بعض الأحيان.

لذا، و تفاديا للانعكاسات السلبية للتوظيف المشط على العلاقة التي يفترض أن تكون بين المطالب بالأداء و الإدارة فإنه يتعين على السادة رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات العمل على:

- ايلاء الاعتراضات الصادرة عن المطالب بالأداء العناية اللازمة و دراستها بالدقة المطلوبة و التخلي عن كل عنصر توظيف ثبت شططه أو تم في شأنه تقديم الإثباتات اللازمة و التخفيض في نتائج المراجعة الجبائية في الحالات التي توفرت فيها معطيات جديدة بعد تبليغ نتائج المراقبة،

- في صورة عدم اعتراض المطالب بالأداء على نتائج الإعلام بالمراجعة يتعين كذلك التثبت مجددا من العقود موضوع الإستقصاءات التي تمت موافاتكم بها و التي تم اعتمادها كأساس للتوظيف وإعداد قرار توظيف إجباري عند الإقتضاء إنطلاقا من المعطيات المضمنة بالعقد.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للعقود المسجلة بقباضات المالية غير الراجعة بالنظر للمركز فإنه يتم طلب نسخة من العقد من المركز الجهوي لمراقبة الأداءات المختص الذي يتعين عليه إرسالها في اجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ الطلب عن طريق الفاكس .

و نظرا لأهمية الموضوع فالمرغوب من السادة رؤساء المراكز الجهوية و مكاتب مراقبة الأداءات العمل شخصيا على متابعة نتائج المراجعة الجبائية و اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها.

المدير العام للمراقبة الجبائية

الامضاء: الشاذلي عيسى